

منشور

إلى

السادة الوزراء وكتاب الدولة

12 أكتوبر 2012

**الموضوع :** حول تدعيم عملية الاستعراض المنصوص عليها بالاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

**المرجع :** منشوري عدد 52 المؤرخ في 7 سبتمبر 2012.



لقد تعرض منشوري المشار إليه أعلاه إلى إنطلاق عملية الإستعراض الدوري لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمقاومة الفساد التي صادقت عليها تونس سنة 2008.

وحيث تقتضي هذه العملية إجراء تقييم ذاتي يتعهد به فريق حكومي بتفعيل من كافة الهياكل العمومية.

لذا فقد تقرّر إحداث لجنة فنية لمعاوضة الفريق الحكومي برئاسة الوزير المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد وعضوية:

— ممثل عن وزارة العدل،

— ممثل عن وزارة الخارجية،

— ممثل عن وزارة الداخلية،

— ممثل عن وزارة المالية،

— ممثل عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

- ممثل عن وزارة التعليم العالي،
- ممثل عن البنك المركزي التونسي،
- ممثل عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،
- ممثل عن دائرة المحاسبات،
- ممثل عن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية،
- ممثل عن المحكمة الإدارية،
- ممثل عن هيئة السوق المالية،
- ممثل عن المجلس الوطني للمنافسة،
- ممثل عن الهيئة العامة للتأمين
- المكلف بنقطة الإتصال الوطنية.

وتتمثل مهام هذه اللجنة الفنية أساسا في معاضدة جهودات التقييم الذاتي وخاصة في مجال جمع النصوص القانونية والمعلومات المتعلقة بمواضيع مكافحة الفساد لدى كل الهياكل المعنية ( إحصائيات، دراسات، تقييم، ..) لإستغلالها قصد الإستفادة منها فيما يتعلق بسير عملية الاستعراض الدوري، وعملية التقييم الذاتي، علما بأن آجال إنجاز التقييم الذاتي الأولي قد حددت بموفى السنة الجارية.

ويمكن للجنة أن تستدعي لأعمالها من ترى فائدة في حضوره.

وتعهد كتابة محاضر أشغال اللجنة الفنية إلى مصالح وزارة الحوكمة ومكافحة الفساد.

ونظرا لأهمية الموضوع فإن السادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الهيئات مدعوون للمساهمة كل فيما يخصه في إنجاز أعمال هذه اللجنة الفنية وبالتالي إتمام عملية الاستعراض في الآجال المطلوبة وبالنجاعة المرجوة.

والسلام

حماوي المبراني

رئيس الحكومة